

## الجرائم في مصر

### وثيقتان اجتماعيتان خطيرتان:

صدر في الشهرين الماضيين تقريران لها أعظم الخطورة في درس أحوالنا الاجتماعية .  
أولها تقرير وكيل وزارة الداخلية عن الأمن العام . والثاني تقرير يونس القاهرة لئدى  
يصدره سنويا حكمدار القاهرة . وهو يتناول - ضمن أشياء أخرى - بعض الجرائم التي  
وقعت في القاهرة ويلتفت بصفة خاصة الى جرائم الاتجار بالمخدرات . ويمتاز هذا التقرير  
باختياره بعض الجرائم فيذكر وقائعها أو جانبها منها بالتفصيل كأنها قطاع تشريحي من جثة  
يراد البحث عن أسباب وفاتها . وإليك مثالا :

«تنقى البوليس بلاغا يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ عن غياب سيدة صاحبة باربعى الأزبكية  
فظهر من التحقيق الذى عمل عن هذا البلاغ أن تلك السيدة كانت قد تعرفت بشخص  
يدعى حلمى وكان هذا قد استأجر بمدينة حلوان فيلا مفروشة حيث أقام مدة مع السيدة  
المذكورة وظهر أيضا أنه لم يكن اسمه الحقيقي حلمى ، بل كامل عبد اللطيف كما ظهر  
أن تلك السيدة كانت قد شوهدت أخيرا في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وهى تقيم معه بالفيلا .

«ثم وجدت جثة السيدة مطمورة في أرض الحديقة بالفيلا حيث قتلت بيد " كامل "  
ذلك العاشق الزائف بعد أن سرق منها نقودا وحليا تقدر قيمتها بمبلغ ١١٥ جنيتها .

«قبض على كامل عندما كان خارجا من أحد البنسيونات بالقاهرة وبصحبه فتاة أرمنية  
تدعى كليز كان قد تزوجها باسم زائف بعد مقتل صاحبة البار .

«وضبطت لئدى أحد الجواهرية بعض الخلى المسروقة من المرأة القتيل حيث بيعت إليه  
من " كامل " كما ضبطت بعض النقود وجزء من ثمن الخلى المبيع .

«حوكم المتهم أمام محكمة الجنايات بجلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٠ فقضت عليه بالسجن  
المؤبد كما قضت عليه بحبسه لمدة أربع سنوات نظير تهمة التزوير التى ارتكبها فى زواجه من  
الفتاة كليز » .

وحكمدار القاهرة يلخص بعض القضايا على هذا النمط وخاصة قضايا المخدرات ، وهو  
يحسن بذلك كثيرا لأنه يعرض لنا ما يمكن أن نسميه مزاج الجريمة أو جوها أو ظروفها  
حتى نستبصر بأحوالها .

أما الإحصاءات في هذا التقرير فتبعت على الحزن بل الحزن العميق ، فان الجنايات التي وقعت في محافظة القاهرة سنة ١٩٤٠ تكاد تبلغ ضعف ما وقع فيها سنة ١٩٣٠ أو بالأرقام المضبوطة كانت هذه الجنايات ٦٤٣ سنة ١٩٣٠ فبلغت ١١٠٣ سنة ١٩٤٠ . وأسوأ من هذا أن الازدياد تدريجي في هذه السنوات العشر . فهو هكذا : ٨٧٩٦٨٤٧٦٨٢١٦٦٤٣ : ١١٠٣٦١٢٢٨٦١٢٧٤٦١١٨٦٦١١٨٧٦٩٧٩٦٩٠١

وربما يظن القارئ أن هناك تحسنا في سنة ١٩٤٠ بالمقارنة ، الى السنتين السابقتين . ولكن أغلب الظن أن هجرة السكان فقط هي السبب لهذا التحسن .



أما تقرير وكيل الداخلية للأمن العام فهو وثيقة وافية للزيغ الاجتماعي في مصر . وهو يصدر كل عام في أواخر السنة التالية للعام الذي يتناوله الإحصاء ، وربما كان يكون أفضل لو أنه أمكن التفكير في إنجازه في النصف الأول مثلا من السنة التالية حتى يتسع الوقت لدرسه . ومن البحوث التي تحفل بالعبرة والمغزى أن تراجع مجموعة من هذه التقارير في مدى السنوات العشر الماضية لكي نعرف اذا كانت الأساليب المتبعة في تعقب الجريمة قد انقضت انقاصا محسوسا أم لا ، وهذه الأساليب كانت ولا تزال بالطبع سلبية أي أنها تعتمد على زيادة قوة البوليس وخبرة رجاله وسرعة التحقيق ونحو ذلك بما يقصد منه الى ايقاع العقوبة أما الاجراءات الايجابية الوقائية فلأسف ليس منها شيء عندنا . بل لم تبلغ الى التفكير فيها . والتقرير كله يستحق ألا يخلو منه رف الكتب عند أي مصري اشتغل بالشئون الاجتماعية . فإننا لا نفتح منه صفحة جرافا حتى نجد ما يثير وأحيانا ما يثير . وحسب القارئ أن ينظر الى صفحة ٣٦ حيث ذكرت بعض الأسباب للقتل العمد وهو أسوأ جريمة تقع في بلادنا فان "الأخذ بالتأثر" و"الضغائن العائلية" و"دفع العار" هذه الأسباب الثلاثة قد احدثت ١١٣٣ حادثة قتل عمدا أو الشروع فيه مع أن كل ما وقع من القتل العمد في القطر المصري كله سنة ١٩٤٠ هو ٢٧٠ حادثة ، ويبدو من هذه الاحصاءات أن العائلة المصرية في حرب أهلية ، لأن ما وقع من جرائم القتل العمد أو الشروع فيه بسبب "الضغائن العائلية" يبلغ ٤٢٣ حادثة ، وليس هناك سبب آخر يقرب من هذه الأرقام .

ومن الجرائم التي تستحق الانتباه جريمة خطف الأطفال . فإنها على الرغم من العقوبة القاسية التي تنال المجرم لا تزال في ازدياد ، وهنا يقول التقرير :

«بلغ عدد ما وقع من حوادث خطف الأطفال في هذا العام ٤٤ حادثة مقابل ٤٠ في العام الماضي بزيادة ٤ حوادث أي بنسبة ١٠٪ .  
«ووقع معظم الزيادة بمحافظة مصر حيث ارتكبت فيها ١٥ حادثة مقابل ٦ في السنة الماضية بزيادة ٩ حوادث أو ما يعادل ١٥٠٪ .»

«وقد تبين أن هناك عصابة تعمل على خطف الأطفال بدائرة محافظة مصر قصد الانتفاع من التجار بأخذ لوازهم بطريق النصب والاحتيال بأن يتركوا الأطفال كرهائن حتى يعودوا بئمن ما أخذوه .

«أما باقى المحافظات فلم تقع بها حوادث من هذا النوع عدا محافظة الاسكندرية فوفقت بها حادثة واحدة مقابل ٤ فى العام الماضى .

« ووقع فى الوجه البحرى ٨ حوادث فى كل من العامين .

«أما فى الوجه القبلى فقد وقع فيه ٢٠ حادثة مقابل ٢٢ فى العام الماضى » .

حوادث الانتحار يجب أن تلفت النظر ، لأن كل حادثة تدل على كظم نفسى سابق ربما كان ينتهى بجريمة أخرى لو أنه لم ينته بالانتحار . والانتحار من الجرائم المتمددة كما يدل الإحصاء ، فان ما وقع منها فى القاهرة والاسكندرية فى سنة ١٩٤٠ يبلغ ٦٩ فى المائة من مجموع ما وقع منها فى أنحاء القطر كله .

وهذا الكشف التالى يلقى شعاعا على الحالى النفسية والكظم النفسى الذى يؤدى الى الانتحار :

| شروع فى انتحار     |                 |             |       | انتحار             |                 |             |       |
|--------------------|-----------------|-------------|-------|--------------------|-----------------|-------------|-------|
| غير معروف عنهم شىء | أرامل أو مطلقون | غير متزوجين | متزوج | غير معروف عنهم شىء | أرامل أو مطلقون | غير متزوجين | متزوج |
| ١٠٠                | ١٠٠             | ١٠٠         | ١٠٠   | ١٠٠                | ١٠٠             | ١٠٠         | ١٠٠   |
| ١٥                 | ٩               | ٢           | ٣٣    | ٤                  | ١٠              | ٢٧          | ٢٨    |
|                    |                 |             | ٢٥٤   |                    |                 | ٧٠          | ٤٧    |
|                    |                 |             | ٣٧    |                    |                 |             |       |
|                    |                 |             | ٤     |                    |                 |             |       |

وواضح أن الكثرة الساحقة هنا فى غير المتزوجين .

وعلم الاجتماع لا يمكن أن يسمى علما إلا اذا قام على الاحصاء . ولذلك يعد هذا التقرير أصلا وأويا — فى ناحيته — من أصول الاجتماع ونحن ننصح لكل المشتغلين بالاصلاح أن يقتنوه وأن يشكروا صاحب السعادة حمدى محبوب باشا على انجازه كل عام بهذه الدقة العالية .